مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية

المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان

٢٢ سبتمبر ٢٠١١

١- نحن وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية عقدنا اجتماعنا السادس والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١. ورأس الاجتماع معالي السيد برافين غوردان وزير مالية جنوب إفريقيا، وتولى منصب النائب الأول للرئيس السيد براناب موخرجي وزير مالية الهند، بينما تولى منصب النائب الثاني السيد أوغستن كارستنز محافظ بنك المكسيك المركزي.

زيادة المخاطر المحيطة بالتعافي العالمي

٢- وقد أعربنا عن قلقنا إزاء الخطر البالغ الذي يكتنف التعافي الاقتصادي العالمي، وشددنا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة ومنسقة لمعالجة أزمة الثقة في الاقتصادات المتقدمة، وانتقال تداعياتها إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

٣- ويتعين على سياسات الاقتصادات المتقدمة إعطاء الأولوية لدعم التعافي الهش، مع ضمان إجراء ضبط موثوق لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وقد دعونا إلى قيام منطقة اليورو باتخاذ إجراءات أكثر حسما لمعالجة أزمة الديون السيادية واستعادة الثقة. وشددنا أيضا على ضرورة قيام الاقتصادات المتقدمة بمعالجة مواطن الضعف في الميزانيات العمومية للبنوك، فضلا على التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لدعم نمو عالمي قوي ومتوازن وشامل وقابل للاستمرار.

٤- ودعونا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتعامل مع عواقب تقلب أسعار الغذاء والطاقة والعقبات طويلة الأجل أمام تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان والسكان الأكثر عرضة للخطر. وأكدنا مجددا الأهمية الحاسمة التي تعلق على التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة العالمية وحثثنا على الوفاء بالتزامات تقديم المعونة بغية تلبية احتياجات الأشد فقرا.

٥- وشددنا على أهمية المساهمة التي قدمتها بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية للتعافي العالمي، لكننا نشعر بالقلق إزاء احتمال انتشار التباطؤ الاقتصادي من جراء البيئة العالمية الأكثر سلبية. ونحن ملتزمون ببذل قصارى جهدنا للمحافظة على نمو مرتفع قابل للاستمرار، مع مراعاة ظروفنا الخاصة. وأقررنا بأنه على الرغم من التقدم

الاستثنائي الذي أحرزه عدد من البلدان الأعضاء في المجموعة، فإن هناك عددا كبيرا من البلدان النامية لا يزال لديه إمكانات لم تتحقق بعد، ودعونا إلى تكثيف التعاون متعدد الأطراف للاستفادة من هذه الإمكانات.

٦- وأكدنا مجددا ضرورة اعتماد صندوق النقد الدولي منهجا يقوم على المرونة والمساواة في إدارة التدفقات الرأسمالية. وينبغي أن تستمر الحكومات في توخي المرونة وممارسة التقدير الاستنسابي في اعتماد ما تراه مناسبا من سياسات لتخفيف المخاطر الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال المتقلبة.

تحقيق إمكانات النمو متعدد الأقطاب

٧- إن تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة حاليا أمام البلدان النامية لزيادة الطلب الكلي العالمي وإعادة توازنه سيتطلب تكثيف الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية والزراعة. ونحن نرى ضرورة تضافر الجهود للاستفادة من إمكانات توثيق التعاون الإقليمي والروابط بين بلدان الجنوب. ولن يصبح تحقيق هذه الأولويات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالاستثمار أمرا ممكنا إلا من خلال تنشيط التمويل الموجه للتنمية.

٨- وأقررنا بأن تلبية احتياجات سكاننا من الطاقة ومعالجة مشكلات تغير المناخ سوف يقتضيان إجراء تغييرات هيكلية عميقة في إنتاج مختلف أشكال الطاقة. كذلك أكدنا الحاجة الملحة والمتنامية للاستثمارات التي تخفف آثار تغير المناخ، خاصة في البلدان الأكثر عرضة للخطر.

٩- وأعربنا عن قلقنا إزاء تزايد الفجوة بين حجم احتياجات التمويل لمواجهة تغير المناخ وتقديم الموارد التي تعهدت الاقتصادات المتقدمة بتوفيرها، بما في ذلك التزاماتها المبدئية بموجب مبادرة المسار السريع. وإذ نرحب بكافة الجهود المبذولة لتحديد مصادر التمويل الممكنة، فقد أكدنا أن مثل هذا التمويل لا بد أن يكون إضافيا ومتوافقا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ".

تحديات الدمج وتوفير فرص العمل

١٠- وقد أقررنا بأن تزايد عدم المساواة يشكل خطرا جسيما على النمو والاستقرار السياسي عالميا وفي العديد من البلدان، وأكدنا أهمية اعتماد استراتيجيات تشمل الجميع وتتميز بالديناميكية وتكفل تكافؤ الفرص للنساء والشباب والفقراء. ولتحقيق هذه الغاية، دعونا إلى طرح مقترحات ملموسة لتوفير فرص العمل ومعالجة البطالة المستمرة في العدد القادم من "تقرير التنمية في العالم" الذي يركز على قضية الوظائف. ودعونا صندوق النقد الدولي إلى زيادة التركيز على قضية توفير فرص العمل والدمج والتأثيرات الاجتماعية في سياق عمله مع البلدان الأعضاء. ورحبنا بالنسخة الحالية من "تقرير التنمية في العالم" التي توضح مدى أهمية المساواة بين الجنسين لتحقيق التنمية. وسوف نعزز جهودنا للقضاء على الفجوات القائمة في هذا المجال ونوجهها نحو المحددات المتعددة لعدم المساواة بين الجنسين.

تعزيز قدرات المؤسسات المالية الدولية ونظم الحوكمة فيها

١١- إننا نعتقد أن الجهود الجارية لزيادة فعالية رقابة الصندوق غالبا ما تتأثر سلبا بإطار وممارسات التنفيذ الضعيفة وغير الملائمة. ومن ثم دعونا إلى إدخال مزيد من التحسينات لدعم المساواة في تطبيق أعمال الرقابة وزيادة فعاليتها وتأثيرها، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

١٢- وأشرنا إلى أن فعالية المؤسسات المالية الدولية ومشروعيتها سوف تعتمد على تحقيق تقدم ملموس وطموح في تعزيز صوت البلدان النامية وزيادة تمثيلها في كافة جوانب الحوكمة. وفي هذا الصدد، أكدنا مجددا دعمنا لإجراء مراجعة شاملة لصيغة حصص العضوية في الصندوق بحلول شهر يناير ٢٠١٣ واستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول شهر يناير ٢٠١٤ طبقا لما وافق عليه مجلس محافظي الصندوق في ديسمبر ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تؤدي أي تعديلات في صيغة الحصص سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في أنصبة الحصص المحسوبة والفعلية للاقتصادات الديناميكية تمشيا مع مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، وينبغي ألا تكون على حساب بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى. ودعونا البلدان الأعضاء لتعجيل جهودهم الرامية إلى تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ في نظام الحصص والحوكمة في الصندوق.

١٣- وأكدنا مجددا أيضا دعمنا للتدابير الرامية إلى حماية صوت وتمثيل البلدان الأعضاء الأكثر فقرا والدول الصغيرة المعرضة للخطر من خلال زيادة عدد المقاعد التي تشغلها بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما في ذلك إضافة مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء.

١٤- ودعونا صندوق النقد الدولي إلى استكمال تدابير التمويل لصالح البلدان منخفضة الدخل والمحافظة على طاقته الإقراضية عند مستويات ملائمة لمساعدة البلدان على تحمل أعباء ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. واتفقنا على الحاجة إلى تعزيز قدرة البنك الدولي على مواجهة التحديات الآنية واحتياجات التنمية على المدى الأطول والاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه.

مسائل أخرى

١٥- ورحبنا بالسيدة كريستين لاغارد المدير العام الجديد وأقررنا بما قدمه المدير العام المغادر، السيد دومينيك ستراوس-كان، من مساهمات في مجال عمل الصندوق.

١٦- وأعربنا عن تقديرنا لجهود الرئاسة في تعزيز فعالية المجموعة وتوجهنا بالشكر لجنوب إفريقيا على دورها القيادي والمساهمات التي قدمتها. ورحبنا بمصر بوصفها النائب الثاني القادم لرئيس المجموعة. ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠١٢ في واشنطن العاصمة.

قائمة المشاركين[١]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم السادس والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١١. وقد رأس الاجتماع السيد برافين غوردان وزير المالية في جنوب إفريقيا، وتولى منصب النائب الأول السيد براناب موخرجي وزير المالية في الهند، وتولى منصب النائب الثاني السيد أغوستن كارستنز محافظ بنك المكسيك المركزي.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع الثامن والتسعون لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٢١ سبتمبر / أيلول ٢٠١١، برئاسة السيدة مماغوشي فيتلا–ليكيث، نائب مدير عام الخزانة في جنوب إفريقيا.

المجموعة الإفريقية: كريم دجودي، الجزائر؛ تشارلز كوفي ديبي، كوت ديفوار؛ جان–كلود ماسانغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فايزه أبو النجا، مصر؛ سفيان أحمد، إثيوبيا؛ ماغلوار نجامبيا، غابون؛ كوابينا دوفور، غانا؛ نغوزي أوكونجو–إيويالا، نيجيريا؛ مماغوشي فيتلا–ليكيث، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: جياسن جن، الصين؛ كوشيك باسو، الهند؛ سيد شمس الدين حسيني، جمهورية إيران الإسلامية؛ محمد صفدي، لبنان؛ عبد الحفيظ شيخ، باكستان؛ سيزار بوريسيما، الفلبين؛ ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ عبد الشكور شعلان، سوريا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: روبرتو فيلليتي، الأرجنتين؛ روجيريو ستودارت، البرازيل؛ ماريا أربيليز، كولومبيا؛ خوان كارلوس كاستانييدا، غواتيمالا؛ كارلوس بيريز فيرديا، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ وينستون دوكيران، ترينيداد وتوباغو؛ خوزيه روجاس، فنزويلا.

المراقبون: جاسم المناعي، صندوق النقد العربي؛ ويليام كالفو، المجلس النقدي لأمريكا الوسطى؛ إينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ جانين بيرغ، منظمة العمل الدولية؛ كريم العينوي، المغرب؛ عرفان حق، مركز الجنوب؛ سليمان الحريش، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ حسن قبازرد، منظمة "أوبك"؛ أحمد الغنام، المملكة العربية السعودية؛ يويفن لي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ أليكس تريبيلكوف، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة.

ضيوف الشرف: كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ روبرت زيليك، رئيس البنك الدولي.
أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: عمار باتاشاريا، انااليسا بالا، اندزولي مندوغا
المنسق البحثي لمجموعة الأربعة والعشرين: جومو سوندارام

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: روزاليند موات، داليلا بندورو

[١] الحضور علي طاولة المناقشات.